

قطعة نادرة من (حديث القهقهة وعلله)

لأبي يعلى الخليلي

(مدخل)

يعدُّ حديث نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة واحدًا من أعلام الأحاديث المشهورة، المشهور إشكالاتها، حيث كثرت طرقه وتعدّدت، وخفيت عللُه وغمضت، ثم اختلفت مذاهبُ العلماء في الأخذ به، فكان من أول ما يُذكر من أمثلة تقديم أبي حنيفة الأثر على القياس، وقد خالفه الجمهور فيه، فضعّفوا الحديث، ولم يذهبوا إليه.

وكمثيلاتها، أخذت هذه القضية حيزها من البحث والتحليل عند المحدثين، فعُني غير واحدٍ منهم بحديث الباب، وسردوا طرقه، وتكلموا عليها، ونقلوا أقوال الأئمة فيها، قال ابن عبد الهادي: «وقد تكلم الدارقطني وغيره من الحفاظ على أحاديث القهقهة، وبينوا عللها» [1]. ومن ذلك:

1- تتبّع الإمام الحافظ عبدالرحمن بن مهدي طرقَ حديث القهقهة، وكشف عوارها، وبين عللها، وحاوره تلامذته فيها، حتى قال علي بن المديني: «أعلم الناس بهذا الحديث عبدالرحمن بن مهدي» [2].

2- استطرد الحافظ ابن عدي في بحث هذا الحديث في ترجمة أبي العالية الرياحي من «الكامل»، فذكر مداراته، والاختلافَ عليهم، وتكلم على كلِّ، في فصولٍ مبوّبة [3].

3- أطال الحافظ الدارقطني في سننه في تخريج طرق هذا الحديث، ونقدها، مبوّبًا ذلك بقوله: «أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها» [4].

4- توسّع البيهقي في تطريق هذا الحديث، وسياق أوجهه، وعلله، وذلك في عددٍ من مصنفاته، خصوصاً «الخلافيات» [5]، قال الحافظ ابن حجر: «وقد أطنب البيهقي في «الخلافيات» في ذكر طرقه وعلله» [6]، وقال: «وقد استوفى البيهقي الكلامَ عليه في «الخلافيات»» [7]. وقد كان ممن جمع طرق هذا الحديث، وعللها، مُفردًا لذلك جزءًا خاصًا، الحافظ النقاد أبو يعلى؛ الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت 446)، قال الحافظ ابن حجر: «وجمع أبو يعلى الخليلي طرقه في جزءٍ مفرد» [8].

والذي يبدو من اقتصار الحافظ ابن حجر على ذكر جزء الخليلي أنه لم يعرف للمتقدمين جزءًا غيره مفردًا في هذه المسألة، وكذلك لم أجد لهم سواه، وأما بعدهم، فقد أَلَّفَ الحافظ الذهبي في جزءًا [9]، واللكنوي فيه رسالة [10].

ومع نفاسة جزء الخليلي، المركبة من أهمية المسألة، وجلالة المؤلف وتقدمه في العلم والمعرفة، وفرادة الجزء في الباب، فإنه قد توارى مددًا طويلة، فحَفَتَ ذكره، وعُدِمَ النقل عنه أو كاد، ولم يُرَ التنويه به إلا عند الحافظ ابن حجر في مواضع يسيرة من مصنفاته. ثم يسر الله لي -بفضله- التعرفَ على قطعةٍ منه، محفوظةٍ ضمن مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، بدمشق، مجهولة المصنّف لكونها مبتورةً الأول.

(النسبة)

نظرًا للبر في أول النسخة الخطية، وسقوط غاشيتها وبتايتها، فقد ذهب ما يصرح بتعيين مصنفها، ولهذا فقد نسبها مفرس مجاميع العمرية إلى «مجهول» [11]. إلا أن التأمل في سياقها، ولحاقها، وما حفَّتْها به المصادرُ الوسيطة، يورث الجزمَ بأنها قطعةٌ من جزء الخليلي نفسه، ويمكن استخلاص ذلك من أمور، منها:

1- أن الحافظ ابن حجر أسند حديثًا من أحاديث هذه القطعة (20-21)، بإسناده إلى الخليلي، وهو إسناده نفسه الذي روى به جزء حديث القهقهة [12].

2- أن ابن حجر ذكر أن جزءًا من فوائد يوسف بن عاصم الرازي -برواية الخليلي، عن علي بن أحمد بن صالح، عنه-، ألحق بجزء حديث القهقهة [13]، وهذا الجزء موجودٌ كاملاً، معاقبًا

للقطعة مباشرة - كما وصف ابن حجر -، ولم يُسَق فيه الإسناد إلى الخليلي، اعتماداً على سوقه في جزء حديث القهقهة - فيما يظهر -.

وهذا الجزء من عوالي الأجزاء التي لم ترَ النور بعدُ، ولعل الله ييسر إلحاقه بأخيه بعونه.

3- أن الشيوخَ في القطعة شيوخُ الخليلي، بل منهم اثنان أكثرَ عنهما في «الإرشاد»، هما: عبدالله بن محمد القاضي [14]، وعلي بن أحمد بن صالح المقرئ.

4- أن في القطعة أساليبَ معروفةً للخليلي، كإطلاقه (4) مصطلح «المقطوع» على المنقطع [15]، وقوله (4): «فأخذه شيخٌ ضعيف» [16]، وقوله (14) في راوٍ: «لا يبالي به» [17].

(الإسناد)

يروى ابنُ حجر [18]، والروداني [19]، الجزء من طريق الحافظ أبي طاهر السلفي، عن القاضي أبي الفتح؛ إسماعيل بن عبد الجبار الماكي، عن الخليلي.

وقد نُقلَ على النسخة - كما سيأتي في وصفها - سماعان: للسلفي، وعليه، مما يُثبت أن النسخة مرويةٌ بالإسناد نفسه.

وأبو طاهر السلفي أشهر من أن يعرّف.

وشيخه، إسماعيل بن عبد الجبار بن محمد بن عبدالعزيز بن ماك الماكي، أحدُ أعلامِ قزوين ومداراتِ الرواية فيها [20]، ترجمه الرافعي، فقال: «سمع، وسمع منه الكثير...، وقدم أصبهان سنة ثمان وستين وأربعمائة، وسمع منه بها يحيى بن عبد الوهاب بن منده [21]، وأورده في الطبقات، وسمع منه الحافظ أبو طاهر السلفي، والكبار. توفي سنة ثلاث وخمسمائة» [22].

والماكي هو طريق الناس إلى مصنّفات الخليلي ومروياته، فهو الذي روى كتبه المعروفة: «الإرشاد» [23]، و«الفوائد» [24]، و«فضائل قزوين» [25]، وقد سمع منه السلفي

«الإرشاد» من أصله العتيق الذي كتبه بخطه، وهو سمعه من الخليلي إملاءً، وهذا يشير إلى جودة طلبه، ومعرفته، وحفظه لأصوله.

وسياتي أن السلفي سمع هذا الجزء في محرم، سنة إحدى وخمسمائة، وذلك قبيل سماعه «الإرشاد»، في صفر، من السنة نفسها.

(العنوان)

اجتهد مفهرس المجاميع في تسمية الجزء، أخذًا من قراءته لمضمونه، فسماه: «حديث بطلان الوضوء بالقهقهة» [26].

وأما الحافظ ابن حجر، فذكر فيما سمعه من فاطمة بن محمد ابن المنجا التنوخية: «جزءًا من حديث أبي يعلى؛ الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، في القهقهة وغيرها...» [27]، ولما فهِرَسَ مروياته من الكتب والمصنّفات، قال: «جزء الخليلي، يشتمل على أحاديث القهقهة، وعلى فوائد أخرى» [28]، فوصفه في الموضوعين وصفًا إجماليًّا، ولم يسمّه تسميةً علميةً.

وروى الرودانيُّ الجزء، فسماه: «مجلس حديث القهقهة وعلمه» [29]، ولا أدري أطلع على هذا الاسم في أصل ما، أم اجتهد في إطلاقه بناءً على معطيات معينة، لكنه اسمٌ جيد، جامعٌ لمضمون جزء الخليلي، وقد انفرد الرودانيُّ بوصفه بالمجلس، وهو وصفٌ محتمل، فإن راويه قد سمع من الخليلي كتاب «الإرشاد» إملاءً أيضًا - كما مرّ -، ثم إن الإشكال في ترتيب نصوص الجزء قد يشير إلى حالة الإملاء، لا التصنيف المحرّر، فمثلاً: دخل الكلام على مرسل إبراهيم النخعي وخطأ من وصله (4) ضمن سياق الخلاف عن الحسن البصري، وتأخر بيان ضعف أحد الأوجه عن الحسن (2-1) إلى موضع بعيد عنه (16-15)، وانفصل وجهٌ من أوجه الخلاف عن الحسن (17) عن بقيتها.

ولا يضادُّ هذا أن ابن حجر قد سماه جزءًا في ثلاثة مواضع، إذ مجالس الإملاء ضرب من ضروب الأجزاء الحديثية بمعناها الواسع.

(المضمون)

بدأ الجزء مبتورًا بالخلاف عن الحسن البصري في الحديث، حيث ذكر المصنفُ الروايةَ عنه، عن عمران بن حصين، ثم عنه، عن أبي هريرة.

وذكر في أثناء ذلك روايةً عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وعَلَّها.

ثم أسند نصًّا مطوَّلًا عن عبدالرحمن بن مهدي، فيه رأيُ عبدالرحمن بن مهدي الفقهي في المسألة، وبيانُ طرق الحديث التي روي بها، وعَلَّها، وهي: رواية خالد الحذاء، عن أم الهذيل، عن أبي العالية. ورواية الحسن، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . ورواية الأعمش، عن إبراهيم، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . ورواية الزهري، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . وبعد ذلك أضاف ابن مهدي قرائن نفيسةً تراعى عند النظر في أسانيد الحديث، وهي: أنه أصل من أصول الدين، وأنه خلاف المروي عن جماعة من الصحابة والتابعين، وأنه خلاف القياس الصحيح.

ثم ذكر المصنف روايةً عن قتادة، عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وبيَّن وهاءها، واستطرد إلى بيان وهاء الرواية المذكورة أولاً عن الحسن، عن عمران بن حصين.

ثم عاد إلى الخلاف عن الحسن، فذكر روايةً لأبي حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن معبد الجهني، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وبيَّن علَّتُها وخطأها.

وبعد ذلك انتقل المصنف إلى الروايات المخالفة لهذا الحديث، التي فيها نقض القهقهة الصلاة دون الوضوء، فأسند حديثين موقوفين عن أبي موسى الأشعري، وجابر بن عبدالله، وأثرًا عن ابن سيرين.

ثم ختم الجزء بحكاية عن الشافعي في ضعف الحديث إجمالاً.

والمتأمل في واقع الجزء يلمح أثر الاختصار عليه، فعددٌ من الأسانيد جاء معلقًا، وثم مساحاتٌ وافرةُ المادَّة العلمية، كان بوسع الخليلي ملؤها بأكثر مما فعل، لكنه أثر الاختصار. وهذا الأمر، بالإضافة إلى مقارنة محتوى الجزء بجملة طرق الحديث، يوحي بأن ملنَّقَصَ من الجزء ليس بالقدر الكبير، ولعله يكون في ورقتين أو ثلاث ورقات على الأكثر، والله تعالى أعلم.

هذا، وجملةً من هذه الفقرات ينفرد بها على نفاستها هذا الجزء، وينفرد كذلك بأسانيد الخليلي التي استعمل ابن حجر اثنين منها في وصل تعليقٍ للبخاري في صحيحه، كما يسوق الجزء روايةً جديدةً للحوار مع ابن مهدي حول علل هذا الحديث، فيها زوائد واختلافات عن الرواية المعروفة. ولا شك أن نقدرات الخليلي وتعليقاته لطرق الحديث جانبٌ آخر من جوانب قيمة هذا الجزء، وإضافةً يقدّمها إلى الساحة الحديثية عامةً، وإلى جهود الخليلي فيها خاصةً.

(النسخة)

تقع النسخة ضمن المجموع (34/3771) من مجاميع المدرسة العمرية بالمكتبة الظاهرية في دمشق، في ورقة ونصف (ق1173-أ1174)، بمقدار 21 سطرًا في الصفحة، وتلاها مباشرةً جزء «من فوائد يوسف بن عاصم الرازي»، في 3 ورقات وزيادة (ق174ب-177ب)، بمقدار 19-21 سطرًا في الصفحة.

وقد وقع الجزآن مقحّمين وسط كتابٍ في الأذكار لابن أبي الصيف اليميني المكي، ولم يتفطن الم فهرس إلى ذلك، فجعل كتاب ابن أبي الصيف كتابين [30]. وخط الناسخ نسخي محرّر، قليل الإعجام، نادر الضبط بالشكل والرموز، ذو ملامح متميزة يقل نظيرها.

وقد قيّد في آخر الجزأين أنه ينقل من خط الحافظ عبدالقادر الرهاوي (ت 612)، الذي نقل عن خط أبي طاهر السلفي (ت 576).

ثم نقل عن الرهاوي قيد سماع بخط السلفي، ولخصّ بعده سماعًا على السلفي بخط عبدالغني المقدسي، وهذان السماعان لكلا الجزأين، لا للجزء الآخر فحسب، ذلك أنهما كانا يساقان في الرواية مساقًا واحدًا - كما سبق نقله عن الحافظ ابن حجر -.

ونصُّ تقييد الناسخ في آخره كما يلي:

«نقلته من خط عبدالقادر الرهاوي، ونقله من خط السلفي، قال: وفيه بخطه في أوله فوق البسملة: سمعتُ بقراءتي إلى آخره، والشيخ أبو مسلم؛ داود بن محمد بن الحسن الصوفي [31]، في المحرم، سنة إحدى وخمسمائة.

سمعه من الحافظ أبي طاهر السلفي بقراءة أبي طالب؛ أحمد بن عبد الله بن حديد: عبد القادر الرهاوي، وعلي بن المفضل المقدسي، ويسار(?) المقدسي، وعبد الكريم الربيعي، وعبد الغني المقدسي -والسمع بخطه-، في جمادى الأولى، سنة سبعين وخمسائة. نقلته ملخصاً».

والذي يظهر من هذا التقييد أن النسخة مكتوبة بعد زمن الرهاوي، ولعلها كتبت أواسط القرن السابع، فقاعدة الناسخ في الخط والإملاء تدلُّ على تقدُّم نسخته. كما يتبيّن أن النسخة منقولة عن خط حافظٍ نقلها عن خط حافظ، وهذا ما جعلها مضبوطةً، نادرة الخطأ والتصحيف، إذ لم أقف فيها إلا على خطأ واحد. وحالة النسخة جيدة، ونصوصها مقروءة، سوى أنه وقع في أدنى الورقة الأولى خرم طولي، أتى على مقدار كلمةٍ من أربعة أسطر. وعلى النسخة حاشية واحدة، بخط من خطوط القرن الثامن.

(التحقيق)

- جريتُ في تحقيق هذه القطعة على النهج الإجمالي التالي:
- نسختُ النص بالطريقة الإملائية الحديثة، وقابلته على الأصل.
 - اجتهدتُ في تقسيم النص بحسب محتواه إلى فقرٍ مرقمة.
 - خرَّجتُ الطرق الواردة في النص، مع بحث مواضع الإشكال فيها وتحريها، وعلّقت على بعض الفقرات بتوضيحات لازمة، ووثقت نقولات المصنف، محاولاً في جميع ذلك البقاء في دائرة النص، وعدم الخروج عنها إلى دراسة عامة طرق الحديث، ونقل أقوال الأئمة فيه، ونحو ذلك مما لا علاقة له وثيقةً بالنص المحقق.

واستشكل بعض القوم فامر النبي صلى الله عليه وسلم من صحت ان
 بعد الوضوء والصلاة واحط الوضوء ورواه الحسن
 محمد ولا يعرف ان بعد ارضي هذا ومحمد اول وعظمي
 القدر بالصحة واذرك عليا وعثمان وقد سرق
 هرا الحرف وكذب من يكتب منه فهو والله والذي
 رواه القاب نضرا خلا حقه على صلح الهري محمد
 مسعود الاسدي سهل رجليه في عبد السلام مطهر
 الهجره محمد رطلان مال حرج الوهوس في اقل العر الخطاب
 وفيهم رجل من عبد القيس اعوز فصلاهم الوهوس مطو على
 اعقابهم في ردي الاعوز في يبر فاما سبوه به في صها ل سوا حله
 الاصل في يبر وعمر بن وهوس فاما صلا اذ ما بال هار ولا
 الاعوز في يبر فامرهم ان بعد الصلاة حركه في
 السجود على ركبتيه او يركع في التسبح وحركه على
 صلح محمد مسعود سهل رجليه في وضعي الاعس غراب
 عجاير في الرجل يصلي في الصلاة ما بعد الصلاة ولا بعد
 حال وقال وضعي ان يكون من كان ناهروا ويصلي
 اذا صلي في الصلاة ان بعد الصلاة حدي ابو الخنجر
 العمري وعبد الله محمد الماصي احمد طاهر الخياط
 مسعود عمرو البردي قال قلت لابي عبد الوارث حدي حمله
 ابن وهوس في السجود في حركه في الصلاة العاقله لراحمي
 يعني حركه الفهمه احم ولسلمه الله

الصفحة الأخيرة من النسخة (ق 174أ)

من فوائد يوسف عام الرازي رحمه الله تعالى
احدنا ابو الحسن علي بن احمد صديق الهروي ابو يعقوب يوسف عام الرازي
ابو الربيع سليمان بن داود العجلي اسمه علي بن الربيع اللوزي عام
الاحول وعونه الرماح عبد الله بن الهريش عام الربيع بن مسعود
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر التمام
يقول اللهم انت السلام ومكنا السلم ساكنت بلاد الخلائد الاكرام
حده ابو الربيع اسمه علي عام الاحول قال كان الحسن اذا فرأه
الاية الناسور العاندين المأمرون السلحون الى اخر الاية قال
كان يوصوه من غل الخلال اسعوا وجه الله ويدعون الخراج خوف
عباد الله حده ابو الربيع اسمه علي عام الاحول عام
عمر بن عبد ربه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صام ليلة
صيام الشهر ثم قرأ من كتاب الجنة فله عشر امثالها حده اسمه
ابن سيف الربيعي حقه في الكعبة ملك فاباه رجت
فقال يا بلخي اني رايتك ليلتي هذه فها ترى البار كان مادبا
بناذي يا بها الناس الرجل الرجل فما ارسل احد الا هم واسع
الاردي فالخضر واسمها الطار صرح صرح حرم مشا
عليه حده اسمه حقه في الكعبة فاباه رجت
قوله تعالى ان لنا انظالا وحجبا قال فوود والله لا
نقل ابدا حده اسمه حقه في الكعبة فاباه رجت
وقد مر على حده وهو يشرح في الطور يمتفاح مقام
ما كسبا عفا فاداه هو بلحد الحربة الناسه فخرجها

الصفحة الأولى من «فوائد يوسف بن عاصم الرازي» (ق174ب)

(النص المحقق)

- 1- ... ثنا يحيى بن صاعد، ثنا محمد بن عيسى بن حيان المدائني، ح
- 2- وحدثني عبدالله بن محمد القاضي، ثنا محمد بن عمرو بن البخترى، نا محمد بن عيسى بن حيان المدائني، نا الحسن بن قتيبة، نا عمر بن قيس، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «إذا فهِقَه أعاد الوضوء والصلاة» [32].
- 3- ورواه بقية بن الوليد، عن محمد بن راشد، عن الحسن، مثله [33].
- 4- وروى الأعمش قوله عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، مقطوعاً [34]، فأخذه شيخٌ ضعيف، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله [35] [36].
- 5- ورواه عبدالعزيز بن الحُصين بن الترجمان، عن عبدالكريم المعلم، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - [37].

والعلة فيه، حتى تقف على عوار الحديث:

- 6- ما حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ، ثنا أحمد بن محمد بن معاوية الكاغدي الرازي: سمعت أبا عمرو؛ عثمان الغزال يقول: سمعت عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني رسته يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول -في رجلٍ ضَحِك في الصلاة-: «يعيد الوضوء، ولا يعيد الوضوء» [38].
- 7- فقليل له -أو: قال عبيدُالله القواريري [39]-: يا أبا سعيد، أليس فيه حديثٌ عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: «يعيد الوضوء والصلاة»؟
- فقال: «رواه هشام بن حسا[ن]، عن حفصة [40] بنت سيرين، عن أبي العالية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - [41]. ولا يُروى من و [جهغ]يره [42]».
- 8- فقال: أليس يرويه خالد الحذاء، عن أم الهذيل، عن أبي العالية [43]؟
- فقال: «ويحك! أم الهذيل هي حفصة بنت سيرين [44]».
- 9- قال: فهذا [لحسن يرويه] عن النبي - صلى الله عليه وسلم - [45]؟
- فقال عبدالرحمن: «قال لي عباد بن منصور: أنا أخبرتُ الحسنَ عن حفصة، عن أبي العالية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - [46]».

10- فقال: قد رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «يعيد الوضوء والصلاة» [47]؟

فقال عبدالرحمن: / 173أ / «قال أبو عوانة: قال أبو هاشم الرماني: أنا أخبرتُ إبراهيمَ عن حفصة، عن أبي العالية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -» [48].

11- قال: فهذا الزهري يرويه عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «يعيد الوضوء والصلاة» [49]؟

قال: «أنا قرأتُ في كتاب الزهري [50]: عن سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -» [51].

فمرجعُهُ كُلُّهُ إلى حفصة بنت سيرين.

12- وهذا أصلٌ من أصول الدين عندهم.

وخلافٌ روايتنا عن أبي موسى الأشعري، وجابر بن عبدالله، والأحنف بن قيس، وعروة، والشعبي، وغيرهم من أهل العلم: يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء [52].

ولا يكون عندنا أشدُّ من الكلام [53]» [54].

13- ورواه محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن قتادة، عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -» [55].

14- والحسن بن دينار قال البخاري: «تركهُ يحيى، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك» [56]. فَمَنْ تركهُ هؤلاء فلا يُبالي به [57].

15- وعُمر بن قيس؛ أخو حميد بن قيس المكي، قال يحيى بن معين: «هو منكر الحديث» [58]، وقال يحيى القطان: «سمعتُهُ يحدث بأعاجيب ومناكير» [59]، وتركوه [60].

16- وعمرو بن عبيد بن باب البصري؛ أبو عثمان، شيخ القَدَر [61]، من أبناء فارس، تركه يحيى [القطان]. قال عمرو بن علي: سمعت أبا داود، ثنا همام، قال: سمعت الو [راق] يقول:

«عمرو بن عبيد يلقاني، فيحلف لي على الحديث، و [أعلم] أنه [كاذب]» [62].

17- ورواه أبو حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن معبد الح [هني]:

حدثناه أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ، ثنا عيسى بن محمد بن أبي يزيد [ببلخ]، ثنا عبدالصمد بن الفضل، ثنا مكّي بن إبراهيم، عن أبي حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن،

عن معبد الجهني [63]، قال: بينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي، إذ أقبل أعمى، فوقع في بئر، / 173ب/ فاستضحك بعضُ القوم، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - مَنْ ضَحِكَ أن يعيد الوضوء والصلاة [64].

18- وأخطأ أبو حنيفة في رواية الحسن، عن معبد [65]. ولا يُعرف أن معبدًا روى هذا. ومعبد أول مَنْ تكلم في القَدَر بالبصرة، وأدرك عليًّا، وعثمان [66]. فقد تبين ضعفُ هذا الحديث، وكذبُ مَنْ رَكَّب فيه -بتوفيق الله-.
19- والذي رواه الثقاتُ بضدِّ هذا:

حدثنا علي بن أحمد بن صالح المقرئ، نا محمد بن مسعود الأسدي، نا سهل بن زنجلة، ثنا عبدالسلام بن مطهر، عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، قال: خرج أبو موسى وافدًا إلى عمر بن الخطاب، وفيهم رجلٌ من بني عبدالقيس، أعور، فصلى بهم أبو موسى، فنكصوا على أعقابهم، فتردَّى الأعور في بئر، فلما سمعوه يهوي فيها لم يبقَ أحدٌ إلا ضَحِكَ؛ غيري وغيرَ أبي موسى، فلما صلى قال: «ما بال هؤلاء؟». قيل: إن الأعور تردَّى في بئر. فأمرهم أن يعيدوا الصلاة [67].

20- حدثنا محمد بن سليمان، نا إسحاق بن محمد، نا علي بن حرب، نا أبو معاوية، عن الأعمش، ح.

21- وحدثنا علي بن أحمد بن صالح، نا محمد بن مسعود، نا سهل بن زنجلة، نا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، في الرجل يضحك في الصلاة؛ قال: «يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء» [68].

22- قال: وقال وكيع، عن ابن عون، عن ابن سيرين: «كانوا يأمرونا ونحن صبيان إذا ضحكنا في الصلاة أن نعيد الصلاة» [69].

23- حدثني أبو (الحسين) [70]؛ أحمد بن فارس النحوي، وعبدالله بن محمد القاضي، نا أحمد بن طاهر بن النجم الحافظ، ثنا سعيد بن عمرو البرذعي، قال: قلت لأبي زرعة الرازي: حدثني حرملة، عن ابن وهب، قال: سمعت الشافعي يقول: «حديث أبي العالية الرياحي رياح»، يعني: حديث القهقهة [71].

آخره، والله الحمد والمنة.

- [1] تنقيح التحقيق (1/ 307).
- [2] الكامل (5/ 25)، وفيه: «أعلم الناس بالحديث»، وهكذا أخذه بعمومه بعض العلماء، لكن أسنده البيهقي (1/ 147) من طريق ابن عدي، فوقع عنده كالمثبت، وهو أولى.
- [3] الكامل (5/ 15-25).
- [4] السنن (1/ 295-322).
- [5] الخلافات (2/ 361-416). وانظر: السنن (1/ 144-148)، معرفة السنن (1/ 431-437).
- [6] النكت على ابن الصلاح (2/ 556).
- [7] التلخيص الحبير (1/ 305).
- [8] السابق.
- [9] مسالك الأبصار، لابن فضل الله العمري (5/ 569).
- [10] سماها: «الهسهسة بنقض الوضوء بالقهقهة»، وهي رسالة مختصرة، والبحث الحديثي فيها ضعيف.
- [11] فهرس مجاميع المدرسة العمرية، للسواس (ص181)، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية (الحديث وعلومه) (5/ 2072).
- [12] تغليق التعليق (2/ 110)، وقارن بالمجمع المؤسس (2/ 424)، المعجم المفهرس (ص276).
- [13] المجمع المؤسس (2/ 424)، المعجم المفهرس (ص276).
- [14] هو أحد حفاظ قزوين، يعرف بابن أبي زرعة، وبابن متويه، انظر: الإرشاد (2/ 727)، التدوين في أخبار قزوين (3/ 236).
- [15] قارن بالإرشاد (1/ 345).
- [16] قارن بالإرشاد (1/ 202، 334، 3/ 875).
- [17] قارن بالإرشاد (1/ 323).
- [18] المجمع المؤسس (2/ 424)، المعجم المفهرس (ص276).
- [19] صلة الخلف (ص398).
- [20] يُثبت ذلك كشفٌ يسير عن اسمه في «التدوين في أخبار قزوين»، للرافعي.

[21] من أجله حفاظ وقته.

[22] التدوين (2/ 295).

[23] تكرر الإسناد الذي هو فيه في «الإرشاد» في مطلع كل جزء من أجزائه العشرة (1/ 152، 261، 368، 464، 548، 645، 726، 758، 822 / 3، 920)، وفي هذه المواضع تاريخ وصفة سماع السلفي منه، وصفة سماعه من الخليلي، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

[24] فوائد الخليلي (ص35).

[25] انظر: التدوين (1/ 327، 338).

[26] فهرس مجاميع المدرسة العمرية (ص181)، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية (الحديث وعلومه) (5/ 2072).

[27] المجمع المؤسس (2/ 424).

[28] المعجم المفهرس (ص276) - وتحرف في المطبوع إلى «الأحاديث الفقهية»، وفيه سقط بعد ذلك أيضاً-. ولعل مراد الحافظ بالفوائد الأخرى ما نقله الخليلي من الآثار في المسألة، وتعليقاته بالكلام على الأسانيد والرواة، وإلا فجميع ما في القدر الموجود بين أيدينا متعلق بأحاديث نقض الضوء بالقهقهة، وقد سبق أن ابن حجر نفسه قال في موضع آخر: «وجمع أبو يعلى الخليلي طرقه في جزء مفرد»، فجعل الجزء مفرداً لطرق الحديث.

[29] صلة الخلف (ص398).

[30] فهرس مجاميع المدرسة العمرية، للسواس (ص181، 182).

[31] شيخ قزويني، ترجمه السلفي في معجم السفر (ص84)، وقال: «داود هذا كان من الصالحين، تلاءً للقرآن، راغباً في الازدياد من العلم، وسمع معي كثيراً على شيوخ قزوين».

[32] أخرجه ابن عدي في الكامل (7035) عن ابن صاعد، وابن الأعرابي في معجمه (465)، والدارقطني (612)، من طريق محمد بن عيسى المدائني، والدارقطني (612) من طريق عمر بن قيس. وسيوضح المصنف ضعفه في الفقرتين الآتيتين برقم (15، 16). وقد خولف عمر بن قيس فيه عن عمرو بن عبيد، فرواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن، مرسلًا، أخرجه ابن عدي (12048).

[33] علقه ابن عدي (5/ 17) عن بقية، وأخرجه قبيل ذلك من طريق بقية، عن محمد الخزاعي، عن الحسن، به، قال: «ومحمد الخزاعي هذا هو من مجهولي مشايخ بقية»، لكن

الظاهر أنه محمد بن راشد الخزاعي، المعروف بالمكحولي، وبغض النظر عن الكلام فيه، فإن المعروف أنه يروي عن الحسن بواسطة، وعمرو بن عبيد من شيوخه، فيخشى أن بقية قد أسقطه من الوسط، وسوى إسناده.

[34] يعني: أن الأعمش روى من كلامه قول النبي - صلى الله عليه وسلم -، منقطعاً ما بينهما، وهو هنا انقطاع إعضال، لأن الأعمش لم يسمع من الصحابة. ولم أجد من أخرجه كذلك، وإنما رواه الأعمش، عن إبراهيم، مرسلًا، وسيأتي على الصواب في الفقرة (10)، وتخرجه في التعليق عليها.

[35] لم أجد من أخرج هذه الطريق.

[36] هكذا دخلت هذه الفقرة في الأصل أثناء الكلام عن رواية الحسن. وفي الحاشية: «قال ابن مهدي: لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك»، وهذا النص يرويه ابن مهدي عن سفيان الثوري - كما في العلل ومعرفة الرجال، لأحمد (1569/رواية عبدالله)، والخلافات، للبيهقي (758). وقال أحمد - كما في مسائل أبي داود (1940) -: «يقول الأعمش: «أرى إبراهيم قال»؛ يعلم أنه ليس من حديث إبراهيم المشهور». وسيأتي مزيد بيان في مرسل إبراهيم في الفقرة (10).

[37] أخرجه ابن عدي (7038) من طريق عبدالعزيز بن الحصين، وقال: «والبلاء في هذا الإسناد من عبدالعزيز بن حصين، وعبدالكريم هو عبدالكريم أبو أمية، بصري، وجميعاً ضعيفان».

[38] لم أجد من أخرجه عن عبدالرحمن.

[39] روى علي بن المدني بعض هذا الحوار مع ابن مهدي، وذكر فيه أنه هو الذي حاوره فيه، انظر: مقدمة الجرح والتعديل (ص179، 260)، الكامل (7052)، سنن الدارقطني (615، 644). وروى بعضه أبو عمر الباهلي - هو محمد بن محمد بن خلاد -، فذكر أن الذي حاور ابن مهدي رجلاً خراساني، لكن راويه عن أبي عمر ضعيف، انظر: المحدث الفاصل (ص312).

[40] ما بين المعقوفين مخروم في الأصل، وتمام الكلام من السياق والمصادر، وكذا في كل ما يأتي بين معقوفين.

[41] أخرجه عبدالرزاق (3803)، وأبو داود في المراسيل (8)، وابن المنذر في الأوسط (130)، وابن عدي في الكامل (7051)، والدارقطني (634، 635)، من طريق هشام. وأخرجه عبدالرزاق (3805)، والدارقطني (629، 630)، من طريق أيوب، والدارقطني (631) من طريق مطر الوراق، و(632) من طريق حفص بن سليمان، ثلاثتهم (أيوب، ومطر، وحفص) عن حفصة. وانظر ما يأتي.

[42] قال ابن مهدي في آخر كلامه هنا: «فمرجه كله إلى حفصة بنت سيرين»، وقال في رواية أبي عمر الباهلي: «إن هذا الحديث لم يروه إلا حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -»، انظر: المحدث الفاصل (ص312). وللحديث طريقان آخران عن أبي العالية لا تخفيان على ابن مهدي، هما روايتا قتادة، وأبي هاشم الرماني، والظاهر أن ابن مهدي يرى أنهما ترجعان أيضًا إلى رواية حفصة:

1- فرواية قتادة أخرجه عبدالرزاق (3804) عن معمر، وابن عدي (7041)، والدارقطني (606)، من طريق أبي عوانة، وابن عدي (7042)، والدارقطني (607، 608)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، والدارقطني (609) من طريق سعيد بن بشير، و(610) من طريق سلم بن أبي الديال، خمستهم (معمر، وأبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، وسلم) عن قتادة. إلا أن سلمًا جعله بلاغًا من قتادة، لم يذكر فيه أبا العالية. وقتادة مدلس، ولم أجد تصريحًا له بالسماع من أبي العالية، ولم أجد من رواية شعبة عنه، ولا يبعد أنه أخذه عن حفصة بنت سيرين.

2- وسيأتي تخريج رواية أبي هاشم الرماني.

هذا على أن ابن مهدي - في رواية ابن المديني عنه - لم يجعل مدار الحديث حفصة، بل رفعه إلى أبي العالية، قال: «كله يدور على أبي العالية»، انظر: الكامل (7052)، سنن الدارقطني (615).

[43] أخرجه عبدالرزاق (3806)، وابن عدي (7049، 7050)، والدارقطني (626، 627)، من طريق سفيان الثوري، والحاترث (92/ بغية الباحث)، والدارقطني (628)، من طريق حماد، والدارقطني (624، 625) من طريق هشيم، و(629) من طريق وهيب، أربعتهم (الثوري، وحماد، وهشيم، وهيب) عن خالد الحذاء.

[44] هكذا جاء مبيّنًا في عدة من الروايات عن خالد.

[45] أخرجه الدارقطني (614)، والبيهقي (1/ 146)، من طريق هشام بن حسان، عن الحسن. وسبق طرفٌ من الاختلاف عن الحسن، وستأتي طرق أخرى عنه في روايتي الزهري وأبي حنيفة.

[46] لم أجد من رواية عباد بن منصور، وهذا خطأً على ابن مهدي، فالثابت في رواية ابن المدني عنه أن الذي حدّث به الحسن هو حفص بن سليمان المنقري، وقد أسنده ابنُ مهدي عن حماد بن زيد، عن حفص، انظر: مقدمة الجرح والتعديل (ص179)، الكامل (7052)، سنن الدارقطني (615). وقد أخرجه الدارقطني (614) من وجهٍ آخر عن حماد بن زيد، به، وكذا نقل ابن عدي (7040) عن ابن صاعد قوله: «ويقال: إن الحسن سمع هذا الحديث من حفص بن سليمان المنقري». وجاء في رواية أبي عمر الباهلي، عن ابن مهدي: «... فسمعه هشام بن حسان من حفصة، وكان في الدار معها، فحدّث به هشامُ الحسن»، انظر: المحدث الفاصل (ص312)، وهذا خطأً أيضاً، والصواب ما سبق.

[47] أخرجه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (1/ 206)، والدارقطني (643)، من طريق أبي معاوية، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (1569/ رواية عبدالله) عن وكيع، وابن عدي (7044) من طريق حفص بن غياث، ثلاثتهم (أبو معاوية، ووكيع، وحفص) عن الأعمش، به. وقال وكيع عن الأعمش: «أرى إبراهيم ذكره». وسبق قول سفيان الثوري: «لم يسمع الأعمشُ حديثَ إبراهيم في الضحك».

[48] الذي في رواية ابن المدني، عن ابن مهدي، أنه ذكر هنا رواية شريك، عن أبي هاشم، وليس فيها حفصة، انظر: الكامل (7052)، سنن الدارقطني (614). ولم أجد الحديث من طريق أبي عوانة، عن أبي هاشم، بل لم أجد لأبي عوانة روايةً عن أبي هاشم، والحديث محفوظ عن أبي عوانة، عن قتادة، عن أبي العالية - كما سبق في موضعه -، فخلص أن في ذكر أبي عوانة هنا إشكالاً، ورواية ابن المدني أصح.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة (3959)، والدارقطني (641، 642)، من طريق شريك، وابن عدي (7045)، والدارقطني (640)، من طريق أبي الأحوص، وابن عدي (7047) من طريق إسرائيل، والدارقطني (638) من طريق الجراح بن مليح، و(639) من طريق جرير، أربعتهم (أبو الأحوص، وإسرائيل، والجراح، وجرير) عن منصور، كلاهما (شريك، ومنصور) عن أبي هاشم. إلا

أن إسرائيل قال عن منصور، عن أبي هاشم: عن رجل، عن أبي العالية. وقال جرير، عن منصور، عن أبي هاشم فيما أرى عن أبي العالية.

ولم أجد من أدخل حفصةً في رواية أبي هاشم، لكن يظهر أن منصورًا كان ربما أدخل واسطةً مبهمَةً بين أبي هاشم وأبي العالية، أو شك فيها، وقد قال الإمام أحمد: «منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب»، انظر: شرح علل الترمذي (2/ 801)، وأبو هاشم من أقران منصور الذين نزل إليهم. إلا أنه يبقى محتملاً أن أبا هاشم لم يسمعه من أبي العالية، فإنه لم يصرح بسماعه منه، وجاءت رواية منصور بواسطة مبهمَةٍ بينهما، وكذلك جاءت رواية أبي عوانة بتسميتها حفصةً، وهذا قول ابن مهدي هنا - فيما يظهر -.

[49] أخرجه الشافعي في الرسالة (ص469) عن الثقة، عن ابن أبي ذئب، وسحنون في المدونة (1/ 190)، وابن عدي (7032)، والدارقطني (620-618)، من طريق يونس، كلاهما (ابن أبي ذئب، ويونس) عن الزهري. إلا أنه وقع عند ابن عدي والدارقطني من رواية الزهري، عن الحسن، مرسلًا.

[50] في رواية ابن المديني - عند ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (ص260) -: «حدثني رجل أنه رأى هذا الحديث عند ابن أخي ابن شهاب في كتب الزهري»، وورد كما في الأصل عند ابن عدي (7052)، والدارقطني (615). ولم يُذكر كتاب الزهري في رواية أبي عمر الباهلي، عن ابن مهدي.

[51] أخرجه الشافعي في الرسالة (ص469) عن الثقة، عن معمر، والدارقطني (616) من طريق ابن أخي الزهري، و(617) من طريق الواقدي، عن صحيفةٍ عند آل أبي عتيق، ثلاثتهم (معمر، وابن أخي الزهري، وابن أبي عتيق) عن الزهري.

[52] سيأتي حديث أبي موسى الأشعري برقم (19)، وحديث جابر برقم (20، 21). وانظر حديث الشعبي في مصنف عبدالرزاق (3810)، مصنف ابن أبي شيبة (3953، 3958)، سنن الدارقطني (654-656)، وحديث عروة في مصنف ابن أبي شيبة (3954). ولم أجد حديث الأحنف، ولالأحنف ذكرٌ في حديث أبي موسى الأشعري - كما سيأتي -. وممن ذهب إلى ذلك أيضًا: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعطاء بن أبي رباح، والزهري، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة،

وسليمان بن يسار، انظر: مصنف عبدالرزاق (3808، 3811-3815)، مصنف ابن أبي شيبة (3951، 3952، 3955)، سنن البيهقي (1/ 145)، الخلافات (755).

[53] يعني: أن الضحك لا يكون ناقضاً للوضوء والصلاة معاً، فيكون أشد من الكلام في نقضه الصلاة فحسب.

[54] هذا آخر كلام ابن مهدي، وخاتمته لم ترد في المصادر، وهي خاتمة نفيسة، تتضمن الإشارة إلى ثلاث قرائن تراعى عند النظر في أسانيد الحديث:

الأولى: أن الحديث أصل من الأصول، لا يغني عنه غيره في بابه، ولا يُنقض الوضوء بالقهقهة إلا به، فمثله يحتاج أن يجيء بالأسانيد القوية الثبوت، وهذه قرينة مستعملة عند الحفاظ، انظر: علل ابن أبي حاتم (1392)، الأباطيل والمناكير، للجورقاني (1/ 244).

القرينة الثانية: أن قول جُلّ أهل العلم، منهم اثنان من الصحابة، على خلاف هذا الحديث، يرون أن القهقهة لا تنقض الوضوء، قال ابن تيمية في شرح العمدة (1/ 336): « ولم يثبت عن صحابيٍّ خلافه»، وهذا يورث النظر في صحة الحديث، فإن أسانيدَهُ لو كانت مشهورةً صحيحةً ما اتفق هؤلاء على خلافه في الأصل.

الثالثة: أن الحديث مخالف للقياس الصحيح، ومثله يُتأني في قبوله بغير إسنادٍ بين الصحة.

[55] علقه الجصاص في شرح مختصر الطحاوي (2/ 83) عن محمد بن حميد، وأخرجه الجصاص (2/ 82)، والدارقطني (602)، من طريق ابن إسحاق. وقد جاء عن ابن إسحاق بأوجه أخرى.

[56] التاريخ الكبير (2/ 292).

[57] وقد خولف فيه، فرواه أصحاب قتادة الحفاظ، كسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة، ومعمر، عن قتادة، عن أبي العالية، مرسلًا، وقد سبق تخريج رواياتهم في موضعها. قال ابن عدي (5/ 328): «وإنما يروي قتادة هذا عن أبي العالية مرسلًا»، وقال الدارقطني (1/ 300): «والصواب من ذلك قول من رواه عن قتادة، عن أبي العالية، مرسلًا...، وهذا هو الصحيح عن قتادة..، وأما حديث الحسن بن دينار، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، فهو بعيد من الصواب أيضًا، ولا نعلم أحدًا تابعه عليه».

[58] لم أجد من نقله عن ابن معين، ونُقلت عنه فيه ألفاظ أخرى، انظر: موسوعة أقوال ابن معين (3/ 477).

[59] التاريخ الكبير (6/ 187)، ضعفاء العقيلي (3/ 47)، الجرح والتعديل (6/ 129)، وهي حكاية له اختصرها المصنف هنا.

[60] ترجمه المصنف في الإرشاد (1/ 331)، فقال: «عمر بن قيس؛ أخو حميد بن قيس (المكي)، عن عمرو بن دينار. لا يحتج به، لأنهم ضعفوه. قال علي بن المديني: «ذكر مالك بن أنس حميدًا الأعرج، فوثقه، ثم قال: أخوه أخوه، وضعفه»».

[61] وضع الناسخ علامة التصحيح هنا، لتثبيت ورود الكلمة في أصله هكذا، وقد ضبطها بالفتحتين أيضًا.

[62] اقتبس الخليلي ترجمة عمرو بن عبيد مختصرةً من التاريخ الكبير، للبخاري (6/ 352).

[63] وضع الناسخ علامة التضييب هنا، إشارةً إلى إرساله، حيث إن معبدًا لا يروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، كما سيوضح المصنف في الفقرة التالية.

[64] أخرجه الدارقطني (622)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص222)، وابن خسرو في مسند أبي حنيفة (1049)، من طريق مكّي. وأخرجه أبو يوسف في الآثار (135)، ومحمد بن الحسن في الآثار (163)، والحجة على أهل المدينة (1/ 204)، وابن عدي في الكامل (7039) من طريق أبي يحيى الحماني، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص222) من طريق زفر، وفي معرفة الصحابة (6124) من طريق سعد بن الصلت، وابن خسرو في مسند أبي حنيفة (1050) من طريق أسد، و(1051) من طريق الحسن بن زياد، سبعتهم (أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والحماني، وزفر، وسعد بن الصلت، وأسد، والحسن بن زياد) عن أبي حنيفة. إلا أن محمد بن الحسن أرسله عن أبي حنيفة، واضطرت أقاويل غيره في نسبة معبد. وقد حولف فيه أبو حنيفة عن منصور، انظر: سنن الدارقطني (1/ 306-308).

[65] المحفوظ عن الحسن إرساله، وهو رواية هشام بن حسان عنه - كما سبق في موضعه -، وانظر: الكامل (5/ 20).

[66] في إدراكه إياهما نظر وبحث، والذي ذكر البخاري أنه رأى عليًا وعثمان هو معبد بن صبيح القرشي التيمي، انظر: التاريخ الكبير (7/ 399)، و«معبد بن صبيح» أحد الأقوال المضطربة عن أبي حنيفة.

[67] أخرجه ابن أبي شيبة (3956)، والدارقطني (663)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وحرب الكرمان في مسائله (1037) من طريق النضر بن شميل، وابن المنذر في

الأوسط (132)، والدارقطني (664، 665)، من طريق هشيم، ثلاثتهم (أبو نعيم، والنضر، وهشيم) عن سليمان بن المغيرة، به، بأخصر منه. والذي في رواية أبي نعيم أن الذي لم يضحك من القوم: أبو موسى، والأحنف، وهو الصواب، وما وقع هنا من قوله: «غيري وغير أبي موسى» خطأ بين، فحميد بن هلال يحكي القصة ولم يدركها، قال ابن التركماني في الجوهر النقي (1/144): «في إدراك حميد لأبي موسى نظر، والأغلب على الظن أنه لم يدركه»، وهو كذلك، فإنه يروي عنه بواسطة ابنه أبي بردة، وتصريحه في هذه الرواية بأن خروج أبي موسى إلى عمر بن الخطاب قاطع بأنه لم يدرك القصة، فإنه لم يدرك بعض من تأخر من الصحابة عن زمن عمر، فأولى ألا يدركه.

[68] أخرجه ابن حجر في تعليق التعليق (2/110) من طريق المصنف. وأخرجه سعيد بن منصور - كما في تعليق التعليق (2/110) -، وابن أبي شيبه (3950)، عن أبي معاوية، وأبو يعلى (2313)، والدارقطني (650، 652)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (289)، من طريق وكيع، وعبدالرزاق (ق410/ نسخة بريدة، وسقط من المطبوع)، وحرب الكرمانى في مسائله (1036)، وابن المنذر في الأوسط (131)، والدارقطني (653-648) من طريق الأعمش، والدارقطني (654-659، 668) من طريق أبي سفيان. وأخرجه عبدالرزاق (3809) من طريق عمرو بن شعيب - ويصوب ما في المطبوع من هنا -، والدارقطني (660) من طريق عطاء، ثلاثتهم (عمرو بن شعيب، وعطاء، وأبو الزبير) عن جابر. وفيه اختلاف عن بعضهم.

[69] أخرجه ابن أبي شيبه (3957) عن وكيع.

[70] وقع في الأصل: «الحسن»، والصواب المثبت.

[71] هو في أسئلة البرذعي لأبي زرعة (2/486)، ضمن حوارٍ بينهما، وليس صريحًا في رواية البرذعي عن حرملة، وسقط منه: «رياح»، وفيه أن الذي عيّن الحديث: أبو زرعة. وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص170)، وابن عدي في الكامل (5982، 7004)، والبيهقي في الخلافيات (766)، ومعرفة السنن (1264)، ومناقب الشافعي (1/542)، من طريق حرملة. والذي عيّن الحديث عند ابن أبي حاتم: أبوه، وعند البيهقي: الحاكم، ولم يعيّن عند ابن عدي، وإن كان ابن حجر نقل تعيينه عنه في هدى الساري (ص402)، ويظهر أنه استنبطه من عبارة ابن عدي في آخر ترجمة أبي العالية (5/25)، وليس صريحًا فيها.

